شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

بديل المالكي

لا أظن ان رئيس الوزراء نوري المالكي يرضى بأن تُرسم له صورة، ذهنية أو واقعية، تماثل صورة صدام حسين الذي وقّع شخصياً على القرار الخاص بتنفيذ الحكم باعدامه بوصفه دكتاتوراً طاغية قاتلاً تسلط على الشعب رغماً عن إرادته واختياره.

ولا أدري إن كان المالكي متنبهاً أو غافلاً عن الصورة الذهنية التي يُقدم بها عبر الإعلام، فهي تشبه في الكثير من تفاصيلها صورة صدام. ومن يعرض المالكي في هذه الصورة هم مساعدو المالكي وأنصاره والدائرون في فلكه حباً أو تزلفاً وتملقاً قبل خصومه ومنافسيه.

آخر هؤلاء النائب عن كتلة المالكي "ائتلاف دولة القانون" محمد الصيهود الذي أعلن أمس أن " لا بديل عن المالكي الا المالكي نفسه ولا يمكن تغييره سيما في هذا الوقت لما قدّمه من خدمات كبيرة ومتنوعة للبلاد"... قال هذا رداً على الدعوات من كتل وائتلافات مختلفة لاستبدال المالكي، واختيار شخص آخر غيره من داخل التحالف الوطني، وربما "دولة القانون" لتولي رئاسة الحكومة خلال السنتين المقبلتين، وهو كل ما تبقّى من عمر الحكومة الحالية.

"لا بديل عن المالكي الا المالكي نفسه".. هذا الكلام يشبه بالضبط ما قيل عدة مراتٍ عن صدام حسين، فعندما أمتد كثيراً أمد الحرب مع ايران وطُرح اقتراح باستبدال صدام الذي تعهد الزعيم الايراني يومها، الخميني، بعدم وقف الحرب الا بعد اسقاط صدام، كان مساعدون لصدام ومقربون منه واصدقاء له في الخارج يقولون إنهم لا يرون بديلاً لصدام الا هو نفسه. وتكرر الأمر بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، فمساعدو صدام وموالون له لم يكونوا يرون بديلاً لصدام غير صدام، رداً على الدعوات الموجهة للخلاص من صدام تمهيداً للخلاص من الحصار والعقوبات الدولية.

في الحالين كان هناك في الواقع أكثر من بديل لصدام، حتى من البعثيين أنفسهم. ولو تخلص البعثيون من صدام في الثمانينات أو في التسعينات لكان للعراق تاريخ آخر غير تاريخه الفاجع للغاية، المتواصل حتى الآن بصورة من الصور.

من المفترض الا يقبل المالكي بالقول ان "لا بديل للمالكي الا المالكي"، ففي هذا إهانة لكل قيادات حزب الدعوة الاسلامية الذي يتزعمه، فمعنى هذا الكلام ان "الدعوة" حزب عقيم لا يلد الا مرة واحدة زعامة له وللعراق. وفي هذا الكلام إهانة لكل قيادات "التحالف الوطني" الذي رشح المالكي لرئاسة الحكومة الحالية وكان في إمكانه أن يرشح أحداً غيره من تسعين نائباً له في البرلمان، وهو اليوم يستطيع، إن أراد، أن يغيّره خلال ساعتين فقط هما طول جلسة البرلمان التي يمكنها سحب الثقة من المالكي وحكومته.

والزعم بأن ما من بديل للمالكي غيره إهانة أيضاً لكل الحركة السياسية العراقية ... لكل الكفاءات الادارية في الدولة العراقية ... لكل الشعب العراقي، فالمعنى الوحيد لهذا الكلام ان العراق أمة لا تستحق الحياة الحرة الكريمة لأنها غير قادرة على انتاج بدلاء لحكامها.

مشاريع تنفذها محافظة بغداد في احدى النواحي .. (أرشيف)

مجلس بغداد يؤكد استجواب المحافظ بسبب هدره المال العام و كتلة الأحرار تصفه بالمتعالي

أكد مجلس محافظة بغداد، الثلاثاء، أن استجواب المحافظ صلاح عبد الرزاق داخل المجلس سيكون بسبب هدره المال العام، معتبراً أن هذا الأمر هو أحد شروط الإقالة، فيما شدد على أن الاستجواب سيكون بعيداً عن المناكفات السياسية.

□ بغداد/المدى

وقال رئيس اللجنة القانونية في مجلس محافظة بغداد صبار الساعدي في حديث لوكالة "السومرية نيوز"، إن "استجواب محافظة بغداد صلاح عبد الرزاق سيكون بسبب هدره المال العام"، مبيناً أن "هدر المال هو احد شروط الإقالة".

واعتبر الساعدي أن "استجواب المحافظ سيكون بطريقة قانونية ومهنية"، مشيراً إلى أن "الاستجواب سيكون بعيداً عن المناكفات السياسية".

ومن جانبها وصفت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس، محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بـ"المتعالي"، متهمة إياه بتسييس القضايا وخلط الأوراق.

وقال رئيس الكتلة في مجلس المحافظة صالح الجزائري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رد محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بشأن استجوابه ينسجم مع ما عرف عنه بالغرور والتعالي"، مشيرا إلى أن "رده كان محاولة منه لتبسيط الأمور وتغليفها سياسياً".

وأضاف الجزائري أن "محافظ بغداد يعمل على خلط الأوراق على المواطنين ويستفيد من دعم كتلته سياسياً"، مؤكدا أن "كتلة الأحرار ترفع في الرد عليه بالطريقة ذاتها وستتعامل مع الموضوع من الناحية القانونية والمهنية".

وكان الجزائري قد أكد، في ١٠ أيار الحالي، أن كتلته بصدد استكمال الإجراءات القانونية لاستجواب محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق، مبيناً أن الكتلة لديها من الملفات ما يكفي لاستجواب المحافظ من دون الإشارة إلى نوعية وفحوى تلك الملفات.

واعتبر محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق في ١٤ أيار الحالي أن تصريح الجزائري يعد غامضاً، معرباً عن اعتقاده أن هذا التصريح جاء بعد تصويت مجلس المحافظة على ثلاث شخصيات لاختيار احدهم مديراً عاماً لتربية الكرخ الثانية.

وسبق أن انتقدت كتلة الأحرار البرلمانية أداء عبد الرزاق في خدمة العاصمة، حيث اعتبر النائب عن الكتلة علي التميمي، في ١٢ نيسان الماضي، محافظ بغداد من "أسوأ المحافظين في تاريخ محافظي بغداد" لأنه غير ميداني، ويعتمد فقط على انجازات المحافظ السابق حسين الطحان، وهمه الجلوس فقط على الكرسي، كما أن هناك ميزانية مالية كبيرة مخصصة له لتنفيذ المشاريع لكنه لا يعرف كيف يتصرف بها وكيف يوظفها لخدمة أهالي العاصمة، بحسب قوله.

العراق يشهد اعتقالات جماعية بمعزل عن العالم الخارجي

معسكر الشرف سيئ السمعة ما زال مفتوحاً بعد إعلان الحكومة عن إغلاقه

□ بغداد/ المدى

تنفذ الحكومة العراقية بحسب تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش اعتقالات جماعية وتحتجز أشخاصا بطريقة غير قانونية، في منشأة سجن "معسكر الشرف" (أو كامب أونور) سيئ السمعة في المنطقة الخضراء ببغداد، استنادا إلى لقاءات عديدة مع ضحايا وأفراد عائلات ومسؤولين حكوميين. الحكومة كانت قد زعمت قبل عام أنها أغلقت السجن، الذي وثقت هيومن رايتس ووتش أعمال تعذيب جسيمة فيه.

واضاف التقرير الذي نشرته المنظمة أمس الى ان السلطات العراقية نفذت منذ تشرين الأول، عدة موجات من الاعتقالات، وصف ضباط ومسؤولون إحداها بأنها "احترازية". وقال شهود عدة لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن عادة ما طوقت ضواحي في بغداد وغيرها من المحافظات ونفذت حملات تفتيش ومداهمة من منزل لمنزل ومعها قوائم طويلة تضم أسماء أشخاص مطلوبين للاعتقال. احتجزت الحكومة مئات المعتقلين لشهور، رافضة الكشف عن عدد هؤلاء المعتقلين، أو هوياتهم أو الاتهامات الموجهة لهم، أو أماكن احتجازهم.

وقال جو ستورك،نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش "قوات الأمن العراقية تعتقل أناسا خارج نطاق القانون، من دون محاكمة أو اتهامات معروفة، وتخفيهم بمعزل عن العالم الخارجي.. يجب أن تكشف الحكومة العراقية على الفور عن أسماء وأماكن جميع المعتقلين، وأن تطلق بشكل عاجل سراح أولئك الذين لم توجه إليهم اتهامات جنائية، وأن تحيل من توجه إليهم اتهامات إلى سلطة قضائية مستقلة".

وقالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومة تعيين لجنة قضائية مستقلة للتحقيق في الادعاءات المستمرة بالتعذيب وغيره من أعمال سوء المعاملة، والاختفاءات والاحتجاز التعسفي في معسكر الشرف وغيره من الأماكن.

وقال شهود عدة لـ هيومن رايتس ووتش إن بعض المعتقلين المحتجزين منذ كانون الأول ٢٠١١، محتجزون في سجن معسكر الشرف في المنطقة الدولية ببغداد، المعروفة بالمنطقة الخضراء. في آذار ٢٠١١، أعلنت الحكومة أنها أغلقت سجن معسكر الشرف، بعد أن زار نواب برلمانيون الموقع استجابة لأدلة قدمتها هيومن رايتس ووتش عن أعمال تعذيب متكررة في هذا السجن.

في نيسان الماضي، قال مسؤولان بوزارة العدل في مقابلتين منفصلتين مع هيومن رايتس ووتش إنه منذ بدء الاعتقالات في تشرين الأول، فإن قوات الأمن في الغالب لم تحول المعتقلين بشكل كامل إلى إشراف النظام القضائي، كما يشترط القانون العراقي. وقال المسؤولان إنه بدلا من ذلك، نقلت قوات الأمن عشرات السجناء ما بين منشآت احتجاز متعددة، وأحيانا من دون اتباع الإجراءات الرسمية أو إبداء تفسيرات واضحة، تحت إشراف المكتب العسكري لرئيس الوزراء نوري المالكي.

هذه الادعاءات متطابقة مع بواعث قلق أثارتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في خطاب سري اطلعت عليه هيومن رايتس ووتش في تموز ٢٠١١، بعدما كشفت صحيفة لوس أنجلس تايمز عن وجود الخطاب

سجناء في بوكا.. (أرشيف)

وقال مسؤولون ومحامون ومحتجزون سابقون، لـ هيومن رايتس ووتش، إن محققين قضائيين من مجلس القضاء الأعلى أجروا استجوابات في سجن معسكر الشرف. في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول ومايو/أيار، أجرت هيومن رايتس ووتش لقاءات مع أكثر من ٣٥ محتجزا سابقا وأقارب للمعتقلين، ومحامين ونواب برلمان، ومسؤولين في الحكومة العراقية ومسؤولين أمنيين من وزارات الدفاع والداخلية والعدل. وعبر الجميع من دون استثناء عن قلق بالغ بشأن سلامتهم، وطلبوا من هيومن رايتس ووتش ألا تكشف أسماءهم أو تواريخ وأماكن المقابلات لحماية هوياتهم.

وقال جو ستورك "مما يثير قلقاً بالغا أن العراقيين من شتى مشارب الحياة، ومن بينهم مسؤولون، خائفون على حياتهم ويخشون من تعرضهم لأذى بالغ إذا ناقشوا ادعاءات حول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان".

سجن معسكر الشرف

معسكر الشرف (كامب أونور) هو قاعدة عسكرية تضم أكثر من مبنى داخل المنطقة الدولية الحصينة ببغداد، التي يواصل العراقيون وآخرون غيرهم الإشارة إليها باسم "المنطقة الخضراء". اللواء الـ ٥٦ من الجيش العراقي، المعروف أيضا بلواء بغداد، والذي يخضع مباشرة لإشراف مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة، هذا اللواء يسيطر على مجمع معسكر الشرف وهو مسؤول عن أمن المنطقة الخضراء.

في ٢٩ آذار ٢٠١١، قال وزير العدل حسن الشمري لـ هيومن رايتس ووتش إن الحكومة أغلقت منشأة الاعتقال الرئيسية بالمعسكر، سجن معسكر الشرف (يشار إليه في الغالب ببساطة باسم "معسكر الشرف"). قال الشمري إن السلطات نقلت كل المعتقلين، الذين زعم أنهم إرهابيون ومسلحون إسلاميون، إلى ثلاث منشآت تخضع لسيطرة وزارته. وعلى النقيض من تطميناته، فإن هيومن رايتس ووتش تلقت معلومات من مسؤولين حكوميين وأمنيين تشير إلى أن بعض المعتقلين من حملات الاعتقال "البعثية" والخاصة بالقمة، محتجزون في سجن معسكر الشرف وأنه مازال يستخدم على الأقل كموقع مؤقت للاحتجاز، أو كمكان لانتزاع الاعترافات قبل نقل المعتقلين إلى نظام السجون الرسمي.

هذا الاستخدام للسجون العسكرية التي تقع خارج سيطرة وزارة العدل يأمر تكرر في منشآت أخرى معروفة بأنها خارج سيطرة الوزارة، مثل سجن مطار المثنى ومنشأة في غربي بغداد يديرها لواء مثنى العسكري، وكلا المنشأتين استضافتا المئات من المعتقلين ضمن الاعتقالات الأخيرة، بحسب ما ذكره مسؤولون حكوميون ومعتقلون سابقون.

وقال مسؤول أمني من وزارة الدفاع لـ هيومن رايتس ووتش في نيسان إن المحققين القضائيين الملحقين بمجلس القضاء الأعلى، يزورون سجن معسكر الشرف على نحو منتظم، حيث يشاركون في التحقيقات والاستجوابات، جنبا إلى جنب مع المحققين العسكريين من اللواء ٥٦. وأكد محام يعمل لدى الحكومة لكنه لم يشأ أن يكشف عن القسم الذي يعمل به، أكد هذا الادعاء في مقابلة مع هيومن رايتس ووتش في أبريل/نيسان.

هناك ثلاثة محتجزين سابقين تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش في الفترة ما بين كانون الأول نيسان، وقدموا روايات ذات مصداقية عما قالوا إنها تعاملاتهم مع المحققين في سجن معسكر الشرف. وهذه الادعاءات متفقة مع إجراءات قضائية معروف أنها حدثت هناك في السابق. وقال أحد المعتقلين لـ هيومن رايتس ووتش في نيسان إنه تم احتجازه على مدار شهر في سجن معسكر الشرف، من نهاية تشرين الأول إلى مطلع كانون الأول.

وفي تموز، حصلت هيومن رايتس ووتش على نسخة من خطاب مؤرخ في ٢٢ أيار ٢٠١١، كتبته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ورد فيه أن اللجنة "جمعت ادعاءات قابلة للتصديق" عن منشأتي احتجاز سريتين منفصلتين ملحقتين بقاعدة معسكر الشرف العسكرية، علاوة على منشأة أخرى بجوار مقر جهاز مكافحة الإرهاب، وأيضا المنطقة الخضراء "تستخدم حتى هذا اليوم لاحتجاز وإخفاء معتقلين عندما تزور اللجنة السجن الرئيسي".

وفي الخطاب، وثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا وسائل التعذيب المستخدمة داخل سجن معسكر الشرف والمنشآت التابعة له، وجاءت متطابقة مع وسائل تعذيب تحدثت عنها هيومن رايتس ووتش سابقا.

وجهت اللجنة الخطاب لرئيس الوزراء المالكي وأرسلت نسخا منه إلى فاروق العراجي، رئيس المكتب العسكري للمالكي، واللواء محمود الخراجي، قائد اللواء ٥٦، ومسؤولين آخرين بوزارة الدفاع، ووزير العدل الشمري، والقاضي مدحت المحمود، رئيس مجلس القضاء الأعلى

وبعد أن كشفت صحيفة لوس أنجلس تايمز عن وجود الخطاب في ١٤ تموز، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانا ترفض فيه تأكيد أو نفي مصداقيته، تماشيا مع سياسة طويلة الأمد بقصر اتصالاتها على مسؤولي الحكومات المعنية. وفي يوليو/تموز وأغسطس/آب، أكد مسؤولان بالحكومة العراقية ومسؤول سابق اطلع على الخطاب، لـ هيومن رايتس ووتش، على وجود الخطاب. وقال محاميان لـ هيومن رايتس ووتش في روايتين منفصلتين في مايو/أيار، إن عملاء لديهم، تعرضوا للاعتقال في سجن معسكر الشرف لفترة قريبة تعود إلى آب ٢٠١١. وقال محام آخر لـ هيومن رايتس ووتش إنه بينما كان يعمل في مجلس القضاء الأعلى على مدار العام الماضي، صادف إشارات متكررة في تعليقات لقضاة وآخرين، وكذلك في أوراق المحاكم، تشير إلى سجناء يتم احتجازهم في سجن معسكر الشرف وفي "سجنين آخرين في المنطقة الخضراء يديرهما أيضا اللواء ٥٦". وأبلغ أيضا أربعة مسؤولين من وزارتي الدفاع والعدل، فضلا عن المسؤولين السابقين، أبلغوا هيومن رايتس ووتش بوجود هذه السجون السرية، وواحد منها أيضا جزء من مجمع معسكر الشرف، يعرف بشكل غير رسمي بـ"الخمس نجوم" وآخر خارج القاعدة، لكنه ضمن المنطقة الخضراء.

معاملة المعتقلين

تفاوتت البيانات التي تلقتها هيومن رايتس ووتش من هؤلاء الذين تم أسرهم في المداهمات وتعرضوا للاحتجاز في سجون عدة، بما فيها السجون التي تديرها وزارة العدل، تفاوتت في وصف المعاملة التي تلقاها السجناء. البعض منهم قالوا إنهم لم يتعرضوا لسوء معاملة بدنية. وقال ثلاثة أشخاص احتجزوا في أثناء حملة الاعتقالات الخاصة بـ"القمة" لـ هيومن رايتس ووتش إن المسؤولين الأمنيين طمأنوهم بأنهم فقط عليهم أن ينتظروا حتى تنتهي القمة العربية وسيتم الإفراج عنهم بعدها – وأن احتجازهم "كان فقط إجراء احترازيا". هناك آخرون وصفوا أعمال ضرب وتهديدات عديدة والبعض وصفوا انتهاكات ترقى للتعذيب.

وفي أيار، قال رجل يبلغ من العمر ٥٩ عاما، لـ هيومن رايتس ووتش إنه تم اعتقاله أواخر أكتوبر/تشرين الأول، في محافظة جنوبي العراق وتم ترحيله مع أكثر من ٦٠ سجينا آخرين إلى منشأة احتجاز في بغداد، وقد حددها، لكنه طلب من هيومن رايتس ووتش ألا تكشف عنها. وقال: "عندما وصلت أول الأمر، كنتُ معصوب العينين، وكانت يداي مقيدتين خلف ظهري، وكان علي أن أمر على طابور طويل من الرجال، وجه كل منهم لكمات لي في الوجه وضربوا رأسي بكابلات كهرباء بينما مررت بهم. وأضاف "بعد هذا، تم وضعي في الحبس الانفرادي لبعض الوقت، وبعدها قدموني إلى التحقيقات القضائية. لم أكن أصدق أنهم ضربوني بهذه القوة وأخضعوني لصدمات كهربائية لثلاث ساعات متواصلة، حتى من دون أن يوجهوا إلي أية أسئلة.

قال الرجل أيضا إنه أثناء استجوابات أخرى قام محتجزوه بتعريته تماما، وضربه بالكابلات الكهربية، ولكم أذنيه وصب الماء البارد فوقه، وصعقه بأقطاب كهربائية متصلة بظهره.

أفرج عن الرجل في آذار، بعدما دفعت أسرته أكثر من ١٠ آلاف دولار في صورة رشاوى، وتدخل سياسي نافذ من أجله. وقبل مغادرته السجن، أجبر على توقيع ما قال إنه كان اعترافا، رغم أنه ليس متأكدا من محتواه، وكذلك تعهدا بألا يتحدث مطلقا "ضد الحكومة" وألا يتحدث إلى وسائل الإعلام عن احتجازه. وقال "أخبروني أنني إذا خرقت أيا من هذه القواعد، فسوف يتم جلب أبنائي وتدميرهم، واغتصاب زوجتي". وأضاف "وأثناء مغادرتي، قالوا لي 'سنلقي القبض عليك مرة أخرى، وتأكد أنه سيتم إعدامك".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون